الخـــاتمـــة

وصفوة القول فقد تمخضت الدراسة عن عدة نتائج منها:

أولاً: أكدت الدراسة على أهمية كتب النوازل كمصدر مهم فى دراسة تاريخ وحضارة الأندلس، حيث كشفت لنا عن معلومات ضافية تخص الفئات المهمشة كشريحة الفقراء، والأيتام، وعمال المساجد، والبنائين، والحرفيين، والعبيد، والسجناء، والمهمشين مذهبياً، والوظائف المهمشة بالسوق، والوظائف المهمشة للرجال والنساء بالأندلس، وخلافه.

ثانيا: أوضحت الدراسة أن الشريعة الإسلامية حضت على العمران وعملت على تنظيمه من خلال النصوص العديدة فى القرآن والسنة، وهو ما دفع فقهاء الإسلامأن يفردوا العمران بمصنفات خاصة، وكان من أوائل هؤلاء الفقيه المالكى عيسى بن دينار (ت 212هـ/827م).

ثالثا: أن كتب الحسبة حوت مادة ضافية ومهمة بشأن البناء والعمران حيث تناولت التركيب الداخلي للمدن، من تقسيم الشوارع، وتوزيع المنشآت عليها، والعلاقة بين هذه المنشآت بعضها بعضا، والشروط الواجب توافرها فيها، والحفاظ على حق الطريق، وهو أمر ركزت عليه كافة مؤلفات الحسبة من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

رابعا: أن كتب النوازل ميزت العمران الإسلامى بعدة سمات منها تحقيق الرفاهية والسعادة، والاجتذاب والاطراد للمدينة، ومراعاة سلامة وصلاحية البناء والطرق، واحترام الفضاء والخصوصيات، ودفع كل ما يضر بالمدينة والقاطنين فيها من أذى وضرر، ومراعاة الشروط الصحية في العمران، والحفاظ على الجنان والنباتات والمجال الأخضر بما يكفل حياة تدخل السرور على النفس البشرية.

خامساً: أماطت الدراسة اللثام عن أن المعترك العقائدى الذى بز بالمشرق انتقل برمته إلى الأندلس تباعاً، وكان للمشرق أثره الكبير فى ذلك بدءً من حركة الجيوش الإسلامية المتجهة من المشرق إلى الأندلس، ومرورا بالحراك العلمى المتمثل فى رحلات الأندلسيين إلى المشرق.

سادساً: كشفت الدراسة أن الفرق الإسلامية – على قدر مخاطرها- لعبت دوراً مهماً فى تنوير العقلية الإسلامية بالأندلس من خلال الفعل ورد الفعل، إذ تعددت المناظرات والردود بين أتباع هذه الفرق وبين معارضيها من فقهاء أهل السنة لا سيما فقهاء المالكية

الذين كانت لهم حظوة وسطوة فى المجتمع الأندلسى، مما كان له أثره الكبير فى تضلع الكثير من الفقهاء السنة لمواجهة المخاطر العقدية للفرق الإسلامية، والتى واجه أتباعها اتهامات بالزندقة والمروق من الدين، فضلا عن التنكيب والاضطهاد من قبل حكام الأندلس.

سابعاً: أكدت الدراسة أن دخول التشيع إلى الأندلس كان من خلال عدة طرق منها أن بعض البيوت العربية التى دلفت إلى الأندلس كانت تدين بنصرة آل علي من قبل فظلت فيها هذه النزعة متوارثة، فضلا عن بعض القبائل البربرية، ورحلة الأندلسيين إلى المشرق الذين نقلوا طرفا من الثقافة الشيعية، وكذا رحلة بعض المشارقة إلى الأندلس وقيامهم بنقل ونشر ثقافة أهل البيت أو التجسس لمصلحة مواليهم الشيعة.

ثامناً: أبرزت الدراسة أن دخول مذهب الخوارج إلى الأندلس كان فى ولاية عبد الملك بن قَطَن الفِهْرِيّ للأندلس للمرَّة الثانية 123هـ/742م.

تاسعاً: أكدت الدراسة على أن موقف الفقهاء والشعب الأندلسى كان موقفاً موحداً فى مواجهة الشيعة والخوارج وأفكارهما وطقوسهما.

عاشراً: أوضحت الدراسة أن الفاطميين الإسماعيلية استخدموا العديد من الجواسيس لنشر التشيع بالأندلس وإخبارهم بالوقت المناسب لتنفيذ مشروعهم بتحويل الأندلس من التسنن إلى التشيع.

حادى عشر: أكدت الدراسة على أن منذر بن سعيد البلوطى لم يكن شيعياً كما ذهب بعض الباحثين المحدثين بل كان من قامات أهل السنة. كما بينت أيضاً أنه لم يكن معتزلياً قحاً وإنما زلت قدمه فى بعض المسائل القدرية.

ثانى عشر: أبرزت الدراسة أن المدرسة المسرية التى نجح ابن مسرة فى تكوينها شكلت خطراً على الدولة ومن ثم تكتل فقهاء السلطان أو فقهاء الدولة الرسميون وتيار الفقهاء الموازى ومؤسسات الدولة الرسمية لمواجهة أفكارها، ورغم ذلك ظلت مستمرة بعد ابن مسرة بقرون، ولم تمت بموته، ولم تتأثر بمواجهة الدولة ومؤسساتها.

ثالث عشر: أبرزت الدراسة الآثار الفكرية التى ترتبت على تواجد الفرق الإسلامية بالأندلس، ومنها قضية المفاضلة بين الصحابة، ومسألة الحرب بين على ومعاوية ومن هو صاحب الحق؟؛ وعقيدة المهدى المنتظر، ومآتم الحسين التى ظلت مستمرة حتى قرب سقوط الأندلس.

رابع عشر: بينت الدراسة أن محاولات الاختراق الفاطمى الإسماعيلى لنظام الحكم الأموى السنى بالأندلس نجحت فى استقطاب قائد فرسان الخلافة فى عهد عبدالرحمن الناصر، وهو ما مثل خطراً كبيراً على حكم الناصر آنذاك.

خامس عشر: أكدت الدراسة على أن محاولات الفاطميين لقلب نظام الحكم الأموى السنى بالأندلس لقيت ردود أفعال عنيفة من قبل عبدالرحمن الناصر فى إطار الصراع السنى الشيعى.

سادس عشر: أكدت الدراسة على أن ثلاثاً من الفرق الإسلامية هم الشيعة والخوارج والمعتزلة قاموا بثورات مسلحة ضد الدولة الأموية السنية فى محاولات منهم لقلب نظام الحكم.

سابع عشر: أبرزت الدراسة أن أسباباً عديدة كانت من وراء اتخاذ المذهب المالكى مذهباً رسمياً بالأندلس - باستثناء عصر الموحدين-، وفى مقدمتها قوة السلطان.

ثامن عشر: كشفت الدراسة بما لا يدع مجالا للشك أن صراعاً سياسيا وقع بين المالكية والظاهرية بسبب محاولة الموحدين التمكين للمنهج الظاهرى، وقد تجسد ذلك فى ثورة ابن الفرس ضد الموحدين، - والتى كانت ثورة مذهبية مالكية ضد الموحدين الظاهرية-، وفى ثورة الوهيبى، وابن بطال المحدث، والجزيرى الفقيه المالكى.

تاسع عشر: أبرزت الدراسة الدور المهم لعلماء المالكية فى شحذ الهمم للجهاد، والمشاركة فى بناء الأربطة والحصون، وفى المعارك ضد النصارى الأسبان لمواجهة حركة الاسترداد المسيحى.

عشرون: رسمت الدراسة صورة صحيحة واضحة عن معنى الظاهر الذى استخدمه داود بن على والظاهرية من بعده، وهو عدم صرف معنى النص فى القرآن والسنة من معناه الظاهر بحكم العقل واللغة إلى غيره من التأويل ما دام ليس هناك نص آخر أو إجماع يصرفه عن معناه، وليس كما يتوهم البعض من أنه تمسك بظاهر النصوص فحسب دون التوغل فى فهم ما ترمى إليه، إذ أن التمسك بظاهر النص لا يتأتى إلا بعد عدة مراحل أولها النظر فى نصوص القرآن فإن وجد ما يفسرها من القرآن، وإلا تم الانتقال إلى نصوص السنة، فإن وجد ما يفسرها، وإلا الانتقال إلى إجماع الصحابة وقولهم فى النص، فإن لم يوجد كان الانتقال

إلى الرابعة وهى العقل وضروة الحس اعتمادا على أصل اللغة العربية، وبعد ذلك تكون الحرفية الظاهرية للنص.

حادى وعشرون:- أوضحت الدراسة أن تواجد المدرسة الظاهرية بالأندلس كان رد فعل طبيعى للباطنية والمدرسة المالكية التى جمدت النصوص وارتضت التقليد، وعارضت كل محاولة للاجتهاد والتجديد، فضلا عن الجهود التى بذلها محدثو الأندلس للتمكين لمدرسة الحديث التى ما هى إلا صورة واضحة للمذهب الظاهرى.

ثانى وعشرون: أبرزت الدراسة المعارضة الشديدة التى واجهها ابن حزم من قبل فقهاء المالكية لمخالفته إياهم، وخروجه عن مذهبهم، فأغروا به العامة، والحكام حتى أحرقت كتبه، وصنفت الكتب فى الرد عليه، ووصف فيها بالزندقة والضلال والكفر والإلحاد، وهو ما يوضح إشكالية التقليد التى كانت مسيطرة آنذاك على معظم فقهاء المالكية، كما أظهرت نجاحه فى التمكين لمذهبه الظاهرى الذى اتبعه طوائف على مدار أكثر من أربعة قرون، منهم الحكام والأمراء والقضاة والوزراء، واتخذته الدولة الموحدية مذهبا رسميا لها.

ثالث عشرون: أكدت الدراسة على أن المهدى حصل ظاهريته من كتب ابن حزم عن طريق الطرطوشى أحد المهتمين بكتب ابن حزم.

رابع وعشرون:- أثبتت الدراسة حقيقة نقد ابن تومرت للفروع واتجاهه للتأصيل الفقهى المعتمد على النصوص، وسار على ذلك كل حكام الموحدين من بعده، حيث تأصل المنهج الظاهرى فى عهد عبدالمؤمن بن على وابنه يوسف بتربية الطلبة ومناصرة فقهاء الظاهرية على المالكية فى المناظرات، وفى عهد المنصور ظهر المنهج الظاهرى بالقوة حيث اتخذ من الظاهرية القضاة والخطباء بل ومربيين لأبنائه. كما عارض المنصور آراء ابن تومرت نفسه المعارضة للمنهج الظاهرى خاصة مسألة العصمة، وعاقب كل من يسب المنهج أو يعارضه.

خامس وعشرون: أكدت الدراسة على أن حكام الموحدين كانوا ظاهرية بدليل أنهم كانوا علماء وفقهاء ومحدثين ولايرون التقليد ويدعون للاجتهاد، ويرفضون الظنون والفقه الفروعى المالكى، ويقربون الظاهرية ويولونهم المناصب الهامة فى الدولة، فضلا عن إشرافهم على المناظرات بين المالكية والظاهرية لإعلاء شان الظاهرية، بل منهم - أى

الحكام- من كان يستخدم أسلوب وحجج ابن حزم فى مناقشته لفقهاء المالكية. بل إن رسائل الحكام الموحدين حتى المتأخرين كانت تدعو وتؤكد على ضرورة العمل فى الأحكام بالقرآن والسنة والإجماع والاجتهاد فقط، ولم تدعو لا لقياس ولا لرأى، وهذه هى أصول المنهج الظاهرى.

سادس وعشرون:- أبرزت الدراسة أن ظاهرية الدولة الموحدية شهد بها فقهاء ومؤرخى المالكية أنفسهم – مثل ابن الأحمر، والشاطبى، والونشريسى وغيرهم- قبل الظاهرية، وهو ما جعلنا نطمئن إلى ما ذهبنا إليه من ظاهرية الدولة الموحدية من أولها إلى نهايتها.

سابع وعشرون: كشفت الدراسة أن مظاهر تواجد الظاهرية فى عهد المرابطين لم تكن باهتة ولا مضببة، وإنما كانوا كثرة كاثرة، يشهد على ذلك مشاركتهم فى الأحداث السيباسية، والفعاليات العلمية.

ثامن وعشرون: أبرزت الدراسة أن الدولة الموحدية كان لها العديد من الدوافع التى جعلتها تتخذ من الظاهرية مذهباً رسمياً لها، ومن هذه الدوافع: الإعجاب الذى كان يكنه المهدى محمد بن تومرت مؤسس الدولة. لابن حزم وتأثره به فى عدة مسائل تعتبر قوام مذهبه الدينى، والخلافات فى كتب الفروع حول المسألة الواحدة، و انتشار مذهب المجسمة الذى يفسر الآيات القرآنية التى بها تشبيه للذات الإلهية تفسيراً حرفياً، و عواطف المالكية الجياشة على انقراض الدول المرابطية صاحبة الانتصار الأكبر على النصارى فى معركة الزلاقة سنة 479هـ/1086م، وغيرها.

تاسع وعشرون: أبرزت الدراسة أن جل وجهات النظر التى ذهبت إلى أن الموحدين لم يكونوا ظاهرية، لم تقدم براهين وأدلة قوية تؤكد صحة قولها، ومن ثم تهاوت جميعها أمام النقد البناء.

ثلاثون:- كشفت الدراسة بما لا يدع مجالا للشك أن صراعا سياسيا وقع بين المالكية والظاهرية بسبب محاولة التمكين للمنهج الظاهرى، وقد تجسد ذلك فى ثورة القاضى عياض ضد عبدالمؤمن بن على بسبب نزعة الأخير لتأصيل المنهج الظاهرى، ولذا أصر عياض على بيعة تاشفين بن يوسف. كما ظهر ذلك أيضا فى ثورة ابن الفرس ضد الموحدين، - والتى

كانت ثورة مذهبية مالكية ضد الموحدين الظاهرية-، وفى ثورة الوهيبى، وابن بطال المحدث، والجزيرى الفقيه المالكى.

حادى وثلاثون:- أظهرت الدراسة أن الخلاف الذى نشأ بين ابن حزم والمالكية فى عصره بشأن العديد من المسائل الفقهية ومنها ولاية المرأة القضاء، هو نفسه الذى نشأ بين الظاهرية والمالكية فى عهد الموحدين.

ثانى وثلاثون:- رسمت الدراسة صورة واضحة لتأثيرات الظاهرية فى المجتمع ومن ذلك انتقاد ابن رشد للقياس فى مجال علم الكلام والفقه، وإبطال ابن مضاء للقياس فى النحو، والعمل على ازدهار المنطق والفلسفة حيث وضع ابن رشد مشروعه الفلسفى فى ظل الموحدين الظاهرية، وتبنيه لنظرية دور المرأة فى المجتمع والتى بدأت منذ عهد عبدالمؤمن بن على.

ثالث وثلاثون:- أكدت الدراسة على أن مشروع ابن حزم النهضوى -السيا سى والاقتصادى والاجتماعى والفكرى – الذى كان يصبو إلي تحقيقه، قد تحقق فى عهد الموحدين عمليا.

رابع وثلاثون: أماطت الدراسة اللثام عن أن الصراعات الفكرية بين المالكية والظاهرية فى عهد الموحدين شملت كافة مناحى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية وغيرها.

خامس وثلاثون: أبرزت الدراسة أن اضطهاد المنصور لابن رشد يمكن أن يفسر فى إطار الصراع الفكرى بين المالكية والظاهرية إذ إن ابن رشد سليل أسرة مالكية عريقة ورغم تأثره بالمذهب الظاهرى فى نقاط فإنه لم ينس مذهبه ومذهب آبائه، ومن ثم كان بين الحين والآخر يحن لمذهبه الذى رآه يتهاوى أو كاد أمام الموحدين الظاهرية.

سادس وثلاثون: أثبتت الدراسة أن من أسباب تنكيب المنصور بابن رشد تصنيف الأخير لكتاب فى السياسة وصف فيه حكام الموحدين بالطغاة، فضلا عن الخلاف المذهبى – رغم أن ابن رشد تأثر بالظاهرية فى جوانب كثيرة من فقهه- إذ إن ابن رشد دعا فى كتابه بداية المجتهد إلى تدريس فقه الفروع القائم على التقليد وتشعب الآراء، الأمر الذى لقى معارضة شديدة من المنصور الظاهرى الذى دعا إلى تنحية الفروع، والاعتماد على النصوص فى استنباط الأحكام.

سابع وثلاثون: أوضحت الدراسة أن النهج الظاهرى الذى طبق طوال عصر الموحدين، وإبطال التقليد والدعوة إلى الاجتهاد والتجديد التى تمت فى عهدهم سرعان ما تبدلت مع بداية العهد المرينى وتحديداً مع يعقوب بن عبدالحق المرينى (ت 685هـ/1286م) الذى أمر قضاة المغرب بالرجوع فى القضاء إلى مذهب مالك، وترك مذهب الظاهرية.

ثامن وثلاثون:- أكدت الدراسة على أن كتاب بداية المجتهد لابن رشد هو أول محاولة لعرض أقوال الظاهرية، والتى أيدها حينا، ونقدها برفق حينا آخر.

تاسع وثلاثون:- بينت الدراسة أن أسرة ابن رشد من الأسر العلمية الأندلسية التي استفاض خبرها، وتسلسل العلم بين أبنائها، وأَثْرت المذهب المالكي باجتهاداتها وفتاويها ومؤلفاتها، فقد مارست الفتوى والقضاء، والتدريس، إضافة إلى أنها من أكثر الأسر وجاهة في الأندلس. إذ كانت تمثل إحدى بيوتات العلم والنباهة العريقة بقرطبة.

أربعون: أكدت الدراسة أن التاريخ العلمى والسياسى لأسرة ابن رشد كان له أثره الكبير فى إقبال الدولة الموحدية على ابن رشد الحفيد والاستفادة منه ومن فكره باختياره ضمن لجنة التخطيط لنظام التعليم بمراكش سنة 548هـ/1153م ثم قاضيا بقرطبة.

حادى وأربعون: أوضحت الدراسة أن ابن رشد ترك أثراً واضحاً بالمجتمع الأندلسى فى شتى مناحى الحياة السياسية والاجتماعية والعلمية والدينية.

ثانى وأربعون: أكدت الدراسة على خطأ المستشرق الفرنسى ليفى بروفنسال فيما ذهب إليه، من إثبات اسم صاحب"كتاب المرقبة العليا"بالنُباهى مقدما النون على الباء، وهو ما عول عليه كثرة كاثرة من الباحثين المحدثين بمصر والعالم العربى، وصححت ذلك الخطأ بحجج وبراهين تؤكد أن الاسم الصحيح لصاحب المرقبة العليا هو البُناهى.

ثالث وأربعون: أوضحت الدراسة أن البناهى برز فى التاريخ كما برز فى علوم الشريعة، وصنف فى عدة أجناس من الكتابة التاريخية منها تاريخ الدول والحكام، والتاريخ المحلي (تاريخ المدن)، والتراجم.

رابع وأربعون:أكدت الدراسة على أن اتهام بالنثيا للبناهى بأنه سطا على كتاب:"تاريخ بنى نصر"لابن الفارق (ت 690هـ/1291م)، وضمنه كتابه:"نزهة البصائر والأبصار"؛ لا

يمكن أن نثق فيه إلا إذا وقفنا على كتاب ابن الفارق وقابلنا بين نصوصه ونصوص كتاب البناهى.

خامس وأربعون: كشفت الدراسة أن كتاب الرقبة العليا للبناهى والذى خص فيه فئة بعينها فى المجتمع الأندلسى هى القضاة. فإنه أفادنا بمعلومات ضافية ومتنوعة حول الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تطبع المجتمع الأندلسي فى عصور الخلافة، وملوك الطوائف، والمرابطين، والموحدين، وملوك بني نصر من بعدهم. كذلك أفادنا بمعلومات مهمة تخص دور القضاة فى المعارك الفاصلة مع نصارى الشمال كالأرك والعقاب وغيرها ؛ هذا فضلا عن ذكر بعض المصنفات المشهورة للعلماء ككتاب ابن عات:"الطرر على الوثائق المجموعة". كما أفادنا البناهى بمعلومات مهمة تخص الخريطة المذهبية فى الأندلس فى عصور متعددة.

سادس وأربعون: أماطت الدراسة اللثام عن أسلوب البناهى في الترجمة فنراه يذكر اسم القاضي، ومن سبقه فى الولاية إن تيسر له ذلك، ومن ترجم له من المؤرخين، ويثبت ظهير الخليفة أو الحاكم بتوليته القضاء إن وجد الظهير ثم يذكر صفاته وعلومه التى برع فيها، وشيوخه الذين حصل عنهم، ثم كيفية ولايته للقضاء، وشيئاً مختصراً عن حياته وأهم الأحداث التي وقعت له فى حياته لا سيما ما يخص الجهاد والمشاركة فى المعارك الشهيرة ضد نصارى الشمال، ويذكر مؤلفاته أو بعضها إن وجدت ؛ ويذكر بعض تخريجاته الفقهية المخالفة لما عليه المالكية، ثم وفاته، وأحيانا يقرن مولده مع وفاته فى نهاية الترجمة.

سابع وأربعون: أكدت الدراسة أن مصادر ومظان البناهى فى كتابه تاريخ قضاة الأندلس لم تقتصر على كتب التاريخ والتراجم والطبقات ومعاجم الشيوخ فحسب والتى سبقت الإشارة إليها. بل شملت أيضا كتب الأحكام والمصنفات الفقهية والحديثية.

ثامن وأربعون: أبرزت الدراسة حرص البناهى على التنوع فى مصادره، ومن ثم نراه حال الكتابة لا يقتصر على مصادره المكتوبة. بل عول على الروايات الشفهية كأحد مرجعياته التاريخيه، وكذلك كانت المجالس العلمية أحد المصادر والمرجعيات التاريخية للبناهى، والتى كانت وسيلة للسماع كأحد مصادر المعرفة التاريخية، كما كانت المشاهدة مصدراً أصيلاً من مصادر البناهى التاريخية.